دور القطاع الخاص للصناعات في تعزيز التنمية الاقتصادية في الانبار

ا.م.د يونس هندي عليوي
مركز الدراسات الاستراتيجية/ جامعة الانبار

ا.م.د عادل رشيد حسين
كلية التربية للبنات/ جامعة الانبار

dr.younus1971@gmail.com

المستخلص

تناولت البحث واقع القطاع الخاص للصناعات في محافظة الانبار واهم التحديات التي تقف عائقا امامه ودوه في تعزيز التنمية الاقتصادية، وتبين ان القطاع الخاص الصناعي اسهم في ذلك من خلال نشاطه في اعادة الاعمار وتشغيل العاطلين، على الرغم من قلته، نتيجة ضعف الدعم الحكومي، الذي لا يتناسب وحجم الموارد المتاحة فيما لو استثمرت، لكونها تتمتع بقابلية عالية لأنشاء وتوطين الصناعات المختلفة والتي من الممكن اذا تم التخطيط لها بصورة صحيحة تعود بالفائدة الكبيرة على مستوى المحافظة والقطر .

The role of the private sector for industries in promoting economic development in Anbar

Assist prof Dr. Younus H. Oleiwi
Center of Strategic Studies

Assist prof Dr. Adel R. Hussein
College of Education for Girls

University of Anbar

Abstract

The research dealt with the reality of the private sector for industries in Anbar province and the most important challenges that stand in the way and promote it in promoting economic development, and it was found that the industrial private sector contributed to this through its activity in the reconstruction and employment of the unemployed, despite its lack of it, as a result of weak government support, which is not It is commensurate with the size of the available resources if they were invested, because they have a high ability to establish and settle the various industries, which, if properly planned, can benefit greatly at the governorate and country levels.

المقدمة

يعتمد اقتصاد الأنبار بالأساس على القطاع العام ، وكان صاحب العمل الرئيسي ومصدر الدخل للسكان هو المؤسسات مملوكة للدولة في قطاعات الزراعة والتجارة والخدمات وكانت كل من المؤسسات والداخلين الى سوق العمل على القطاع المختلط (الشركات المملوكة للدولة)، وقد أدى ذلك إلى تقليل الفاعلية الاقتصادية إذ أنه أدى إلى تثبيط تنمية القطاع الخاص، وقلل من القدرة على الصمود والمرونة الاجتماعية، بينما الاعتماد على مخصصات مالية محدودة من الميزانية المركزية في الشركات المملوكة للدولة، أدى في سياق الازدهار السكاني والتحضر السريع، إلى إذكاء النشاط المنخفض وارتفاع معدلات البطالة، فضلا عن الضعف في التخطيط والتكنولوجيا المستخدمة التي عفا عليها الزمن.

المشكلة: تتمثل بالمعوقات التي تواجه الحركة الاقتصادية في الأنبار ،والبطالة في إطار إدارة النشاطات الاقتصادية ، بما فيها الدور الضعيف للقطاع الخاص والبيئة القانونية والمصرفية.
الفرضية: تتمثل بسوء الادارة العامة في التنمية الاقتصادية والفساد الاداري، فضلا عن قلة دعم المشاريع الصناعية الخاصة لخلق سوق عمل قادر على استيعاب زيادة أعداد العاطلين عن العمل.

الهدف: تنشيط دور الصناعات الخاصة بزيادة الاستثمارات في المحافظة، لأهميتها الحيوية في تخطيط وتنفيذ الإجراءات التي تستهدف التنمية الاقتصادية المستدامة في جميع القطاعات، بما يحقق حالة الاستقرار السياسي والأمني.

الاهمية: تتجللا من الاهداف المتوخاة في تحقيقها المتمثلة في ما يأتي:

١- تأكيد دور الحكومة وفقاً لاقتصاد السوق.
٢- تخفيض أعباء الدولة من جراء نفقاتها على الوحدات الاقتصادية المملوكة لها.
٣- تشجيع الاستثمار الخاص لرفع وزيادة الكفاءة في أداؤها على أسس تنافسية.
٤- ضمان تدفق استثمارات جديدة وتكنولوجيا حديثة متطورة وغير مضرة بالبيئة.

المنهجية:

اولا : ملامح واقع القطاع الخاص في الانبار

ثانيا : تحديات القطاع الخاص في الانبار

ثالثا : دور القطاع الخاص في الانبار بعد التحرير

منطقة الدراسة

تقع محافظة الانبار في الجزء الاوسط الغربي من العراق ما بين دائرة عرض (٣١,٨-٣٥,٦) شمالا وخطي طول (٣٩,٢-٤٤) شرقا، وقد اثر الموقع الجغرافي في المحافظة ، الذي هو عبارة عن هضبة داخلية بعيدة التأثيرات البحرية، فضلا عن موقعها ضمن العروض الصحراوية مما اكسب مناخها صفة الجفاف، وترتبط محافظة الانبار من خلال طريق المرور السريع بكل من سوريا والاردن من الغرب ومن الشرق ترتبط بالمحافظات الوسطى والجنوبية ، ويخترق المحافظة نهر الفرات عبر الحدود العراقية السورية من الغرب الى الشرق وبطول (٤٥٠كم) وبذلك تمتلك محافظة الانبار موقعا جغرافيا متميزا. وهي تتألف من ثمانية أقضية رئيسية، كما مبين في خريطة (١)، وتشغل محافظة الانبار مساحة (١٣٨٢٨٨) كم^{٢} بنسبة ٣١,٩% من مجموع مساحة العراق البالغة (٤٣٤١٢٨) كم^{٢} ، بسكان بلغ حوالي (١٦٧٥٦٠٦) نسمة لعام ٢٠١٨[1].

[1]جمهورية العراق: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الجهاز المركزي للإحصاء، المجموع الإحصائية السنوية لعام ٢٠١٨.

خريطه (١)

موقع محافظة الانبار

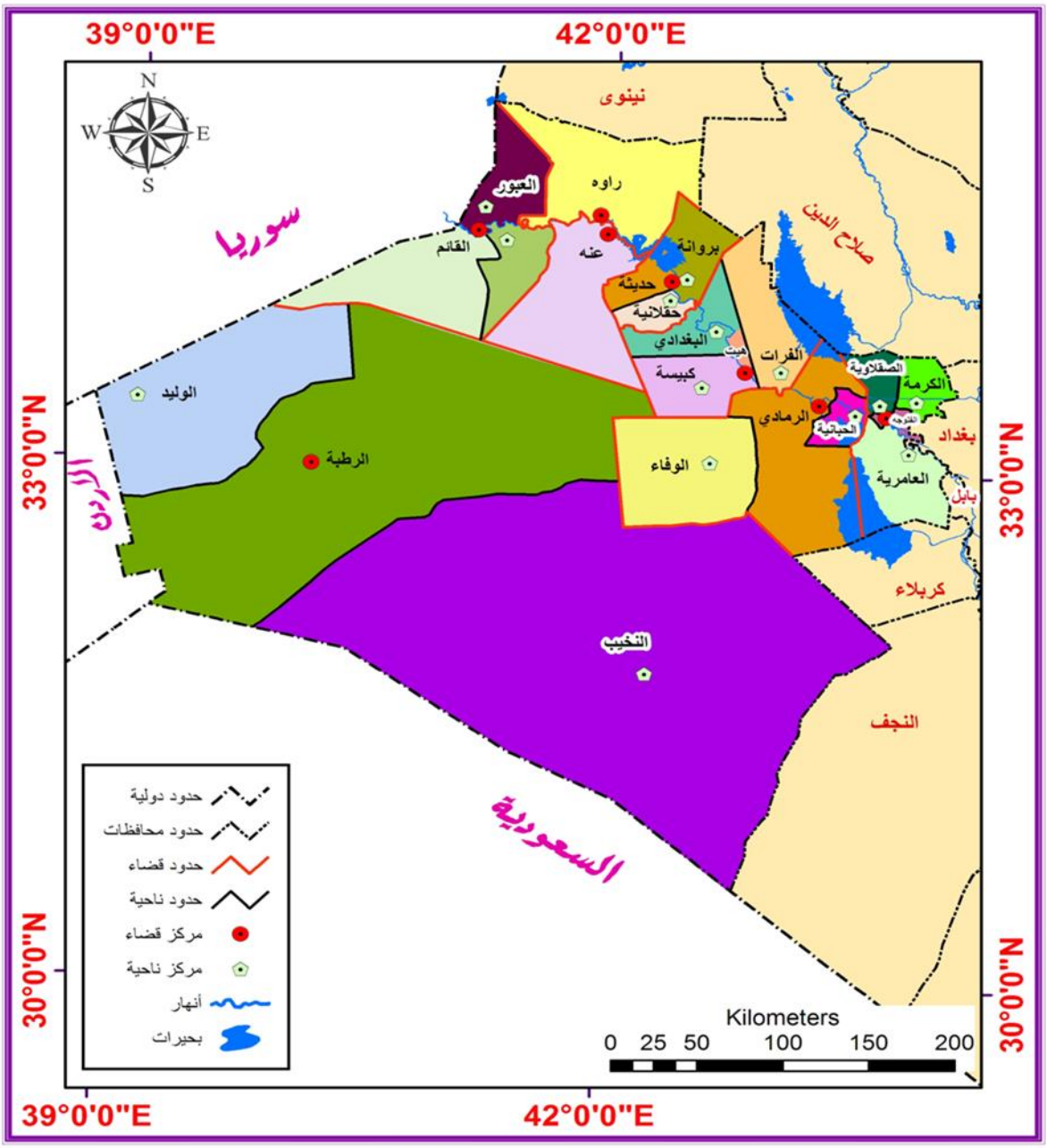

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة الري ، الهيئة العامة للمساحة ، خريطة العراق الإدارية ، مقياس ١: ٥٠٠٠٠٠ ، لسنة ٢٠١٠.

اولا : ملامح واقع القطاع الخاص في الانبار

ان وضع هذا القطاع الخاص في محافظة الانبار، لا يختلف بشكل كبير عن وضعه بشكل عام في العراق ، اذ نجد انه يشكل ما نسبته ٣٠,٧% من اجمالي الناتج المحلي في حين يشكل القطاع الحكومي مع النفط النسب الاخرى من اجمالي الناتج المحلي العام ، كما يظهر الجدول (١) .

جدول (١) مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وراس المال الثابت (٢٠٠٩-٢٠١٨)

السنة	مساهمة القطاع الخاص في GDP	السنة	مساهمة القطاع الخاص في GDP
2009	٣١,٩	٢٠١٤	٢٦,٩
2010	٣٠,٨	٢٠١٥	٢٧,٥
2011	٢٩,٣	٢٠١٦	٢٩,٧
2012	30.5	٢٠١٧	٣١,٥
2013	٢٩,٠	٢٠١٨	٣٣,٦
متوسط المدة (٢٠٠٩-٢٠١٨)			٣٠,٧

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية، المجموعة الإحصائية للسنوات مختلفة.

ويظهر من خلال الجدول (١) ان تكوين راس المال الثابت في القطاع الخاص يعاني من قصور كبير نتيجة لهيمنة القطاع الحكومي ، اذ ان نسبة راس المال الثابت للقطاع الخاص خلال المدة ٢٠٠٩-٢٠١٨ ، اذ نجد اعلى نسبة كانت عام ٢٠١٨ وبلغت ٣٣,٦%، وهي كبيرة نسبة الى بقية السنوات، في عموم العراق إذ يتسم الاقتصاد العراقي بضآلة دور القطاع الخاص وسيادة القطاع العام، نتيجة للظروف الاخرى الغير مستقرة فضلاً عن ضعف البني الارتكازية التي تحقق وفورات خارجية وتساهم في تقليل التكاليف المشاريع والشركات القطاع الخاص وكذلك غياب الإرادة السياسية وضعف الحوافز الاستثمارية للقطاع الخاص وزيادة معدلات الفساد المالي والإداري .

اما بالنسبة الى توليد فرص العمل ونسب العمالة تظهر البيانات ضئالة دور القطاع الخاص لبعض قطاعات الاقتصاد العراقي الانتاجية على المستوى المحلي ولا يعكس نسبة مساهمته في الناتج العام الاجمالي GDP ، الجدول (٢) يظهر نسبة مساهمة القطاعات الاخرى (معظمها مشاريع صغيرة ومتوسطة للقطاع الخاص) وقطاع النفط في تشغيل الايدي العاملة للعام ٢٠١٨ .

جدول (٢)

نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في التشغيل مقابل نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٨.

القطاعات	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة التحويلية	قطاع النفط والتعدين	باقي القطاعات
المساهمة في التشغيل%	8.9	2.5	٠,٦	٨٨
المساهمة في %GDP	5.1	1.9	45.3	47.7

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء ،وتكنولوجيا المعلومات، مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة ، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة ٢٠١٨.

نجد من الجدول اعلاه ان قطاع الزراعة والصناعة يساهمان في تشغيل ١١,٤% من اجمالي الايدي العاملة ، الا ان نسبة مساهمتهما في الناتج الاجمالي للأنبار لا تتجاوز ٨% لعام ٢٠١٨ ، مقابل ذلك نجد ان قطاع التعدين والنفط يشغل ما نسبته ٠,٦% من الايدي العاملة فقط ، في حين يشارك بنسبة ٤٥,٣% في تكوين الناتج المحلي الكلي . وهذا دليل واضح على ضعف مشاركة القطاع الخاص في تشغيل الايدي العاملة وتشوه الهيكل الانتاجي في العراق .

اما فيما يخص محافظة الانبار ، ونظرا لظروفها الامنية الغير مستقرة بعد عام ٢٠٠٤ ، نجد ان القطاع الخاص الصناعي عانى الكثير من الصعوبات ، رغم ذلك وخلال سنوات الاستقرار النسبية ٢٠٠٨-٢٠١٢ نجد هنالك مؤشرات جيدة في تطور حجم القطاع الخاص من خلال انتشار المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عموم محافظة الانبار ، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال خطة التنمية المكانية في محافظة الانبار (٢٠١٢) حول الصناعة ، ومن الجدول (٣) يظهر حجم واعداد المنشآت الصناعية في محافظة الانبار لعام ٢٠١٨ وكما يلي :

جدول (٣) يمثل توزيع المنشآت الصناعية حسب حجمها في محافظة الانبار لعام ٢٠١٨

ت	القضاء	الصغيرة	المتوسطة	المجموع	%
١	الرمادي	٢٠١	١٥	٢١٦	٢٥,١
٢	الفلوجة	٤٤٢	٢٠	٤٦٢	٥٣,٧
٣	القائم	٣٧	٤	٤١	٤,٨
٤	هيت	٨٢	٣	٨٥	٩,٩
٥	حديثة	١٥	–	١٥	١,٧
٦	عنه	٩	–	٩	١,١
٧	راوة	١٧	١	١٨	٢,١
٨	الرطبة	١٣	١	١٤	١,٦
المجموع		٨١٦	٤٤	٨٦٠	١٠٠
%		٩٤,٩	٥,١	١٠٠	

المصدر: احمد حسين بتال، ثائر شاكر، يونس هندي، ماثل كمل، استراتيجية التنمية الاقتصادية في محافظة الانبار ، جامعة الانبار ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، سلسلة دراسات (٧) ،٢٠١٩، ص٢٤.

يتبين من الجدول اعلاه ان قضاء الفلوجة احتل المرتبة الاولى من حيث عدد المنشآت الصناعية والنسبة بلغت (٥٣,٧%)، يليه قضاء الرمادي الذي جاء بالمرتبة الثانية من حيث النسبة التي بلغت (٢٥,١%) ،ثم قضاء هيت فقد جاء بالمرتبة الثالثة بنسبة بلغت (٩,٩%)، اما بالنسبة لقضاء القائم بالمرتبة الثالثة بنسبة بلغت (٤,٨%) ، في حين خلت الاقضية الاخرى منها لعدم وجود اي مؤشر للمنشئات الصناعية، وهذا يلحظ الاختلاف الواضح بين مستوياتها وعدم توزيعه بصورة متجانسة بين اقضية المحافظة ،مما يتطلب اعادة النظر في توزيع وتوقيع مشاريع التنمية الصناعية ، بما يحقق موازنة مكانية مستقبلا لاحظ شكل (١).

شكل (١) يمثل المقارنة بين نسبة المنشآت الصناعية في اقضية محافظة الانبار

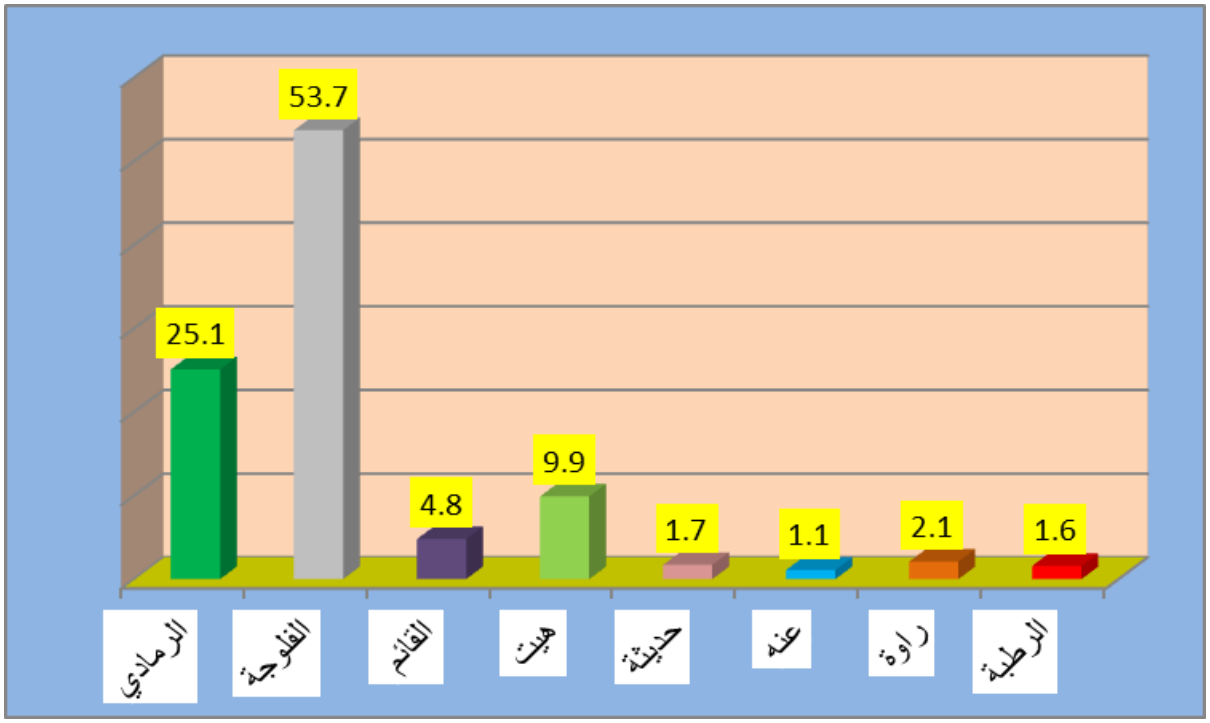

المصدر جدول (٣)

يظهر من الجدول (٣) ان معظم المشاريع في محافظة الانبار هي صغيرة وبلغت نسبتها (٩٤,٩%) وهي نسبية عالية تؤشر اهمية هذا النوع في تنمية القطاع الخاص ، قياسا بالمشاريع المتوسطة التي لا تشكل سوى نسبته (٥,١%) من اجمالي عدد المشاريع في محافظة الانبار .

المؤشرات اعلاه تعطي مؤشرات على اهمية تنمية ودعم القطاع الخاص في جميع مدن محافظة الانبار ، الامر الذي يؤكد اهمية تنمية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة، فضلا عن دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في توليد الدخل وتشغيل الايدي العاملة التي تظهر دورها في تشغيل الايدي العاملة من خلال البيانات المتوفرة ، كما في الجدول (٤) .

جدول (٤) انواع الصناعات في القطاع الخاص واعداد العاملين في محافظة الانبار لعام ٢٠١٨

ت	نوع الصناعة	اعداد العاملين	النسبة %
١	انشائية	٤٦٤٩	٣٨,٧
٢	غذائية	٣٠٤٧	٢٥,٣
٣	كيمياوية	٢٦٩٥	٢٢,٤
٤	نسيجية	٨١٢	٦,٨
٥	خشبية	٥٧٣	٤,٨
٦	معدنية	٢٥٠	٢,٠
المجموع		١٢٠٢٦	١٠٠

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، خطة التنمية المكانية لمحافظة الانبار لغاية عام ٢٠٢٠ ، ص١٢٢.

يظهر من النتائج اعلاه ان مجموع الايدي العاملة في المشاريع الصغيرة بلغ (١٢٠٢٦) ، اذ استحوذت الصناعات الانشائية اعلى نسبة شكلت (٣٨,٧%) من اجمالي الايدي العاملة، تلتها الصناعات الغذائية بنسبة (٢٥,٣)، ثم تبعتها الصناعات الكيمياوية بنسبة (٢٢,٤)، في حين جاءت الصناعات النسيجية بنسبة (٦,٨) ثم تلتها الصناعات الخشبية بنسبة (٤,٨) ثم الصناعات المعدنية بأدنى نسبة كانت (٢,٠) في محافظة الانبار ، لاحظ شكل (٢).

شكل (٢) نسب اعداد الايدي العاملة لأنواع الصناعات في محافظة الانبار لعام ٢٠١٨

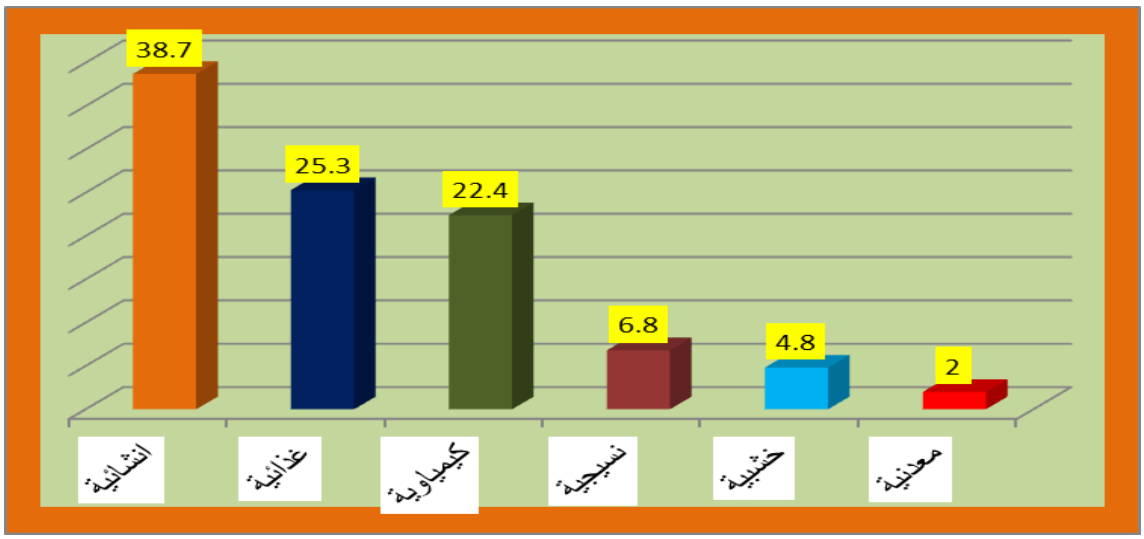

المصدر جدول (٤)

ثانيا :تحديات القطاع الخاص في الانبار .

هنالك جملة من المصاعب والتحديات التي تواجه عمل القطاع الخاص بشكل عام والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الانبار او العراق عامة ، واحدث التقارير التي تؤشر على هذه التحديات والمخاطر هو تقارير المجموعة الدولية لمراقبة الاعمال لعام ٢٠١٨ وهي تصدر من مجموعة FITCH، www.bmiresearch.com [1]ومن ابرز هذه التحديات ما يلي :

١-مؤشر مخاطر الاعمال: على الرغم من امتلاك العراق الموارد الطبيعية والسوق الكبير، الا انه يظل من اكثر الدول الطاردة للاستثمار الخارجي والمحلي الخاص، اذا يعاني البلد من ضعف الامن وانتشار الفساد المالي والاداري وعدم نفاذية القانون، وتداخل الصلاحيات بين السلطات المركزية والمحلية في المحافظات، وكثرة التشريعات الطاردة للأعمال والبيروقراطية في معظم مفاصل العمل الحكومي، هذه الامور جعلت من العراق يحصل على مؤشر مخاطر الاعمال مرتفع نسبة الى دول MENA (الشرق الاوسط وشمال افريقيا)، اذ حصل على ٢٧,٣ (علما انه اعلى قيمة للمؤشر ١٠٠ درجة)، وهو بذلك يحقق المرتبة ما قبل الاخيرة من دول المنطقة (المرتبة ١٧ من بين ١٨ دولة) والمرتبة ١٨٩ عالميا من بين ٢٠١ دولة .

٢-مؤشر الجريمة والامن: (حصل العراق على درجة ١١,٥ من ١٠٠) تتميز البيئة الامنية في العراق بالضعف على الرغم من انتصار العراق على عصابات داعش الارهابية، الا انه من الممكن ان تبقى بعض المناطق من تعاني هجمات بعض العصابات المسلحة هذا من وخصوصا في محافظة الانبار التي تمتاز بسعة المساحة ، ايضا ضعف تطبيق القانون قد يقود الى حصول حالات الابتزاز والخطف للأجانب العاملين في العراق او للتجار العراقيين، مما يعني تحمل تكاليف امنية باهظة للعمل داخل العراق .

٣-مؤشر مخاطر سوق العمل: (حصل العراق على درجة ٤٣,٧ من ١٠٠) وترتيبه ١٤ في منطقة دول MENA والمرتبة ١٤٣ عالميا، اذا يعاني العراق من نقص في العمالة الماهرة الفنية ، كما ان النظام التعليمي يتصف بعدم مواكبته لسوق العمل، بالإضافة الى ارتفاع معدلات التسرب للطلبة بشكل عام في جميع المراحل الدراسية، ووجود حجم قوى عاملة كبير في القطاع الحكومي ،معظمه ضعيف الانتاجية وغير منظم .

[1] Business Monitor International Ltd (2018) Iraq Operational Risk Report | Q3 2018 . **www.bmiresearch.com**

٤-مؤشر مخاطر التجارة والاستثمار: (حصل العراق على درجة ٢٥,٢ من ١٠٠) ، وحصل على المرتبة ١٧ في منطقة MENA والمرتبة ١٨٨ علميا، وهو دليل على ان بيئة الاستثمار طاردة للقطاع المحلي او الاجنبي ، اذ ان الاستثمار الحكومي انخفض بشكل كبير خلال الاعوام الاخيرة بسبب تدني اسعار النفط ، اذ ان ٩٠% من ايرادات الحكومة تذهب الى الاستهلاك الجاري ، كما ان ضعف القانون وعدم نفاذيته يصعب من القيام بالأعمال التجارية الخاصة ، كذلك تردي قوانين التملك وحقوق الملكية الفكرية وانتشار الفساد والرشى على ابسط معاملات المواطنين ، اصبحت عوامل مثبطة لنمو الاعمال التجارية .

٥-مؤشر مخاطرة الدعم اللوجستي . (حصل العراق ٢٨,٨ من ١٠٠ درجة) وترتيبه العراق في منطقة MENA هو ١٦ وعالميا ١٧٦، ان حصول درجة متدنية في هذا المؤشر كان بسبب الحرب على الارهاب خصوصا في محافظة الانبار، اذا تعرضت لدمار كبير في البنى التحتية خصوصا الجسور وشبكات الماء والمجاري والطرق الدولية ومحطات توليد وتوزيع الكهرباء بالإضافة الى تدمير خطوط نقل ومصافي النفط ، مثلا بلغت عدد الجسور التي تعرضت للتدمير في الانبار اكثر من ٧٠ جسرا ، ان قصور بيئة الدعم اللوجستي يساهم في تأخير وصول السلع والخدمات ورفع تكاليف الاعمال التجارية .

ومن جهة اخرى يذكر الجواهري[١] ان اهم العوامل المعرقلة لتطور القطاع الخاص في العراق هو عدم وجود جهة موحدة لهذا القطاع تمثله في مفاوضات الحكومة، كما انه يوكد على ان جميع الخطط والاستراتيجيات الحكومية التي وضعت لتطوير القطاع الخاص لا تمتلك الارادة الفعلية للتنفيذ، فمثلا قامت عشرة فرق حكومية بوضع استراتيجية طويلة الامد لتطوير القطاع الخاص للفترة ٢٠١٤-٢٠٣٠ ، لكن لحد الان لم يتم تنفيذ شيء ملموس على ارض الواقع .

ويرى ال طعمة [٢] ان اهم اسباب انتكاس القطاع في العراق هو ضعف اليات دعم هذا القطاع ، تعقيد الاطار التنظيمي والتشريعي لعمل القطاع الخاص، ضعف موارد التمويل اللازمة لتطويره ، شحة ومحدودية امدادات الطاقة ، عدم وجود العاملة الماهرة ، شيوع الفساد ، كله هذه العوامل ساهمت في هروب رؤوس الاموال الخاصة المحلية .

---

[١] **عامر عيسى الجواهري ، اشكالية تطوير القطاع الخاص ، شبكة الاقتصادين العراقيين ،(٢٠١٧).**
http://iraqieconomists.net/

[٢] **حيدر حسن ال طعمة ، القطاع الخاص وتحديات بيئة الاعمال، شبكة الاقتصادين العراقيين ،(٢٠١٥).**
http://iraqieconomists.net/

بالحقيقة ان اهم معضلة لتطوير القطاع الخاص في العراق او الانبار هو ضعف التمويل سواء كان حكوميا او خاصا ، خصوصا في الانبار، اذ ان معظم اهالي الانبار تعرضوا الى النزوح والتهجير ، مما ادى الى فقدان الممتلكات، والمدخرات خلال فترة النزوح والتهجير بسبب الانقطاع عن الاعمال ، بعد تحرير الانبار وعودة معظم الاهالي كان الدعم الحكومي، والدولي يهتم بشكل اساسي نحو اعادة الخدمات الاساسية (ماء ، كهرباء ، مجاري)، اذ لم تظهر هنالك اي سبل لمعالجة كيفية اعادة الاهالي الى مزاولة اعمالهم التجارية او ممارسة انشطتهم بسبب شحة التعويضات الحكومية ، وعدم وجود اي اليات في هذا السياق .

ثالثا : دور القطاع الخاص في تعزيز التنمية الاقتصادية

يتضح دور القطاع الخاص من خلال الجهود التي اسهمت في تنشيط الاعمال الاقتصادية ، على الرغم من حجم الدمار الكبير الذي تعرضت لها محافظة الانبار بسبب الحرب على الارهاب ، وبالرغم قلة الدعم الحكومي نتيجة الضائقة المالية التي تعاني من الحكومة العراقية بسبب انخفاض اسعار النفط ، اذ لمسنا جهود واضحة من قبل القطاع الخاص لأعمار واعادة انشطتهم الاقتصادية ، التي اسهمت في تحريك عجلة التنمية ورفع مستوى الدخول وتخفيف البطالة ، وبالإمكان الاستدلال على ذلك من خلال الاستبانة ، التي بلغ عددها ٢٥٠ استمارة استبانة بشكل عشوائي اختصت بالقطاع غير الحكومي . بلغ عدد اجابات الاستبيان الصالحة ١٨٨ استبانة اي بنسبة ٧٥% وهي نسبة مقبولة ، حيث وزعت بثلاث محاور ما يخص دراستنا كالاتي:

١- المحور الاول يخص مصادر توليد الدخل الخاص بالسكان بعد التحرير تبين من اراء اهل الانبار، للاستبانة الخاصة بهذه الفقرة التي تحتوي على اربعة اصناف من الاسئلة ، تتضمن سبل العيش، ويظهر الشكل (٢) استجابات العينة المدروسة بخصوص ذلك متطلبات العيش ومصادر توفير الدخول بعد عودة النازحين من النزوح والتهجير. اذ تبين ان اعتماد السكان في مدخوله على الانتاج الزراعة بشقية الحيواني والنباتي بلغ نسبة (٣٣%) التي تتمثل بالمناطق الريفية بصورة رئيسة، في حين جاء اعتمادهم على ممارسة الاعمال التجارية بالمرتبة الثانية التي بلغت (٣٠%) المتمثلة بالأعمال التجارية المختلفة، تلاها القطاع الصناعي بالمرتبة الثالثة بنسبة بلغت مقدارها (٢٤%) من خلال المؤسسات والورش الصناعية بأصنافها، اما بالنسبة الى من يحصلون على مدخلاتهم من الاعمال الحرة فقد جاءت بالمرتبة الاخيرة حسب اراءهم بنسبة بلغت (١٤%) وهم من العمالة الغير الدائمة بأنواعها التي تؤشر الى عدم ديمومة توليد الدخول اليومية ، الا ان هذه المصادر تبعث عامل استقرار لشريحة كبيرة من المواطنين في تحفيز الاقتصاد التي سهم بتوفير فرص العمل، والذي من المفترض ان تأخذ الحكومة على عاتقها تحفيز

الانشطة المحلية و بتشجيع الاستثمار الداخلي وتوفير البيئة الجاذبة من خلال تذليل اجراءات التعاقد ومنح الامتيازات للمستثمر ورفع القيود والاجراءات البيروقراطية .

شكل (٢) نسبة مصادر توزيع الدخل في القطاع الخاص في محافظة الانبار

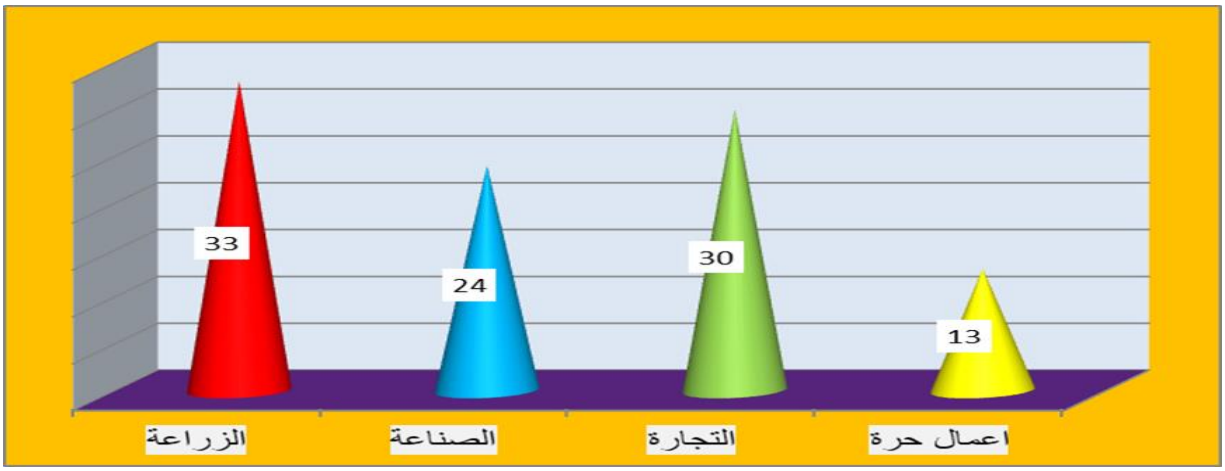

المصدر : نتائج الاستبيان

٢- المحور الثاني: يتعلق في نسبة اسهام مدخولات القطاع الخاص الصناعي المستثمرة بالتنمية الاقتصادية، نجد ان الشكل (٣) يبين ان نسبة اسهام الصناعات الاساسية (الكبيرة والمتوسطة) لهذا القطاع من مواطني الانبار بلغ (١٤%) وهي جدا ضئيلة قياسا بحجمها وذلك لقلة الاعداد العاملة فيها ، بينما نرى في صناعات الورش ان اسهامها اعلى بنسبة بلغت (٣٥%)،اذ اثمرت جهودها بالاستقرار في اعادة الخدمات الاساسية تقوم به الدوائر العامة ،فضلا عن امتصاص جزء من البطالة في انعدام التوظيف الحكومي ، اما فيما يتعلق بالصناعات الصغير فقد شغلت النسبة الاعلى بمقدار (٥١%) نتيجة زيادة جهود ما تشغله من اعداد كبيرة من الايدي العاملة للمواطنين الذين يزاولونها لكسب قوتهم .

شكل (٤) نسبة اسهام مدخولات القطاع الخاص الصناعي بالتنمية الاقتصادية

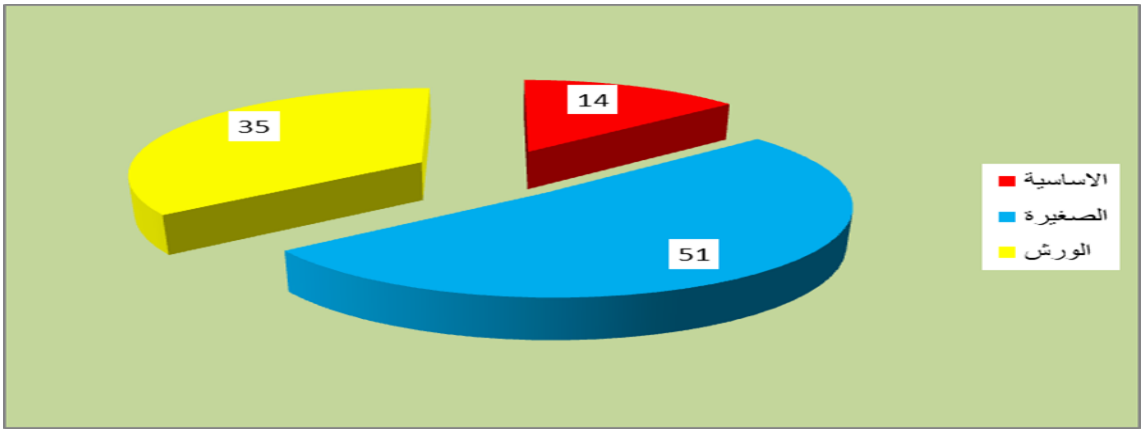

المصدر : نتائج الاستبيان

ان هذا الامر اسهم في وضع اليات الدعم المباشر ، خصوصا في تامين واصلاح البنى التحتية والمساهمة في اعمار بعض المشاريع الاقتصادية التي تعرضت الى اضرار جزئية . والمتمثلة بالمجتمع المحلي واهالي المناطق. من خلال مساهمة مواطني المناطق كأفراد ومؤسسات قطاع خاص في تشكيل تجمعات وشركات صغيرة للمشاركة في أعمال الاعمار وبالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني والاتحادات المهنية والشبابية والنسائية والاعلام لتنفيذ الأعمال بالسرعة والنوعية المطلوبة وضمن حدود الكلف المخططة أو بما يمكن توفيره لأعمال إضافية من اجل تحفيز القطاع الخاص من خلال جذب الاستثمار الداخلي والخارجي وتوفير البيئة الجاذبة من خلال تسهيل اجراءات التعاقد وتقليل الرسوم ومنح الامتيازات للمستثمر ورفع القيود والاجراءات الروتينية بما يخفض مستوى البطالة، ويولد انطباع جيد على ثقة المواطنين بالجهد الذاتي لدعم النشاط التنموي وارساء الاستقرار الاقتصادي لضمان استفادة المواطن في المحافظة.

وهناك امثلة كثيرة وعديدة وصورة تظهر اعتماد القطاع الخاص على نفسه من اجل اعادة النشاط الاقتصادي في تعزيز التنمية وعدم انتظار التعويض الحكومي او الدولي ، والاتي بعض الصورة ، تظهر هذه الحقيقة[1]

صورة (١) اعمار محل تجاري لصناعة للمرطبات والحلويات بداية شارع ميسلون –الرمادي

[1] الصورة مصدرها الموقع الشخصي للصحفي والمصور الفوتوغرافي احمد حمزة . https://www.facebook.com/ahmedphoto1

صورة (٢) مطعم حجي الزيادة الشهير في مركز الرمادي بعد اعماره

صورة (٣) اعمار احد العمارات والمحلات السكنية داخل سوق الرمادي.

الاستنتاج

يتسم دور القطاع الخاص الصناعي الذي تهيمن عليه المشاريع الصغيرة الحجم (مع عدد قليل من المشاريع المتوسطة الحجم) بارتفاع كثافة اليد العاملة وانخفاض مستوى الإنتاجية وقدراته على المنافسة في توفير مدخولات سبل العيش قياسا بالقطاع العام، لكن امكانيته على استيعاب الأعداد الزائدة من الشباب الفقراء في سوق العمل، قوض الجهود للحد من الفقر في توفير فرص العمل المتدنية بالرغم من عدم قدرة التوافق بين العرض والطلب في سوق العمل. الا ان بإمكاناته الضعيفة استطاع الاسهام في تعزيز التنمية الاقتصادية في محافظة الانبار.

التوصيات

دعم اقتصاد القطاع العمل الخاص فنيًا، وماليًا، وبشريًا، من قبل الدولة، من خلال دعم المشاريع الصغيرة، وتشجيع الفعاليات الاقتصادية من خلال تذليل الشروط والمتطلبات والضرائب التي تفرضها الدولة على

المستثمرين، فضلا عن تفعيل الدور الرقابي للقضاء على الفساد، لتوفير أكبر قدر من فرص العمل للموظفين العاطلين عن العمل، وإبرام اتفاقيات استثمارية واقتصادية مع الدول المجاورة، بالاعتماد على العمالة المحلية بدلًا من العمالة الخارجية، لإنتاج جيل في محافظة الانبار لديه القدرة على تطوير الأفكار المواكبة بما يتناسب مع تطور التكنولوجيا.

المصادر

١- احمد حسين بتال، ثائر شاكر، يونس هندي، ماثل كمل، استراتيجية التنمية الاقتصادية في محافظة الانبار ، جامعة الانبار ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، سلسلة دراسات (٧) ،٢٠١٩.

٢- جمهورية العراق: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الجهاز المركزي للإحصاء، المجموع الإحصائية السنوية لعام ٢٠١٨.

٣- جمهورية العراق ، وزارة الري ، الهيئة العامة للمساحة ، خريطة العراق الإدارية ، مقياس ١: ٥٠٠٠٠٠ ، لسنة ٢٠١٠.

٤- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية، المجموعة الإحصائية للسنوات (٢٠٠٩-٢٠١٨).

٥- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة ٢٠١٨ .

٦- : جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، خطة التنمية المكانية لمحافظة الانبار لغاية عام ٢٠٢٠ .

٧- عامر عيسى الجواهري ، اشكالية تطوير القطاع الخاص ، شبكة الاقتصادين العراقيين ،(٢٠١٧).
http://iraqieconomists.net/ .
٨- حيدر حسن ال طعمة ، القطاع الخاص وتحديات بيئة الاعمال، شبكة الاقتصادين العراقيين
،(٢٠١٥). http://iraqieconomists.net/ .
٩- Business Monitor International Ltd (2018) Iraq Operational Risk Report | Q3 2018 . **www.bmiresearch.com**

استمارة الاستبيان

عزيزي المواطن الكريم

تحية طيبة ...

تهدف هذه الاستبانة الى معرفة آرائكم عن دور القطاع الخاص الصناعي في تعزيز التنمية الاقتصادية في مدن الانبار ، للتوصل الى أفضل الحلول لذا نرجو الإجابة بدقة وموضوعية، التي تساعدنا لغرض النهوض بواقع المحافظة.

راجين تعاونكم معنا ... مع التقدير

<u>بيانات البحث</u>

س٢: هل مصدر دخلك من القطاع الخاص : نعم ( ) ، كلا( ) .

س١: نوع مصدر دخلك : زراعي ( ) ، صناعي ( ) تجاري ( ) اعمال حرة ( ).

س٢: هل مصدر دخلك من الصناعة : نعم ( ) ، كلا( ) .

س٣: نوع مصدر دخلك من الصناعة : الاساسية ( ) ، الصغيرة ( ) الورش ( ) .

جدول (١)

تفريغ اجوبة الاستبيان

ت	اراء القطاع الخاص	نعم				كلا		
١	**مصدر القطاع الخاص**	١٤١				٤٧		
٢	**نوع مصدر الدخل الخاص**	**زراعي**	**صناعي**	**تجاري**	**اعمال حرة**			
		%٣٣	**%٢٤**	**%٣٠**	**%١٣**			
٣	**مصدر دخل الصناعة**	٣٥				١٠٦		
٤	**نوع مصدر دخل الصناعة**	**اساسية**	**صغيرة**	**ورش**				
		%١٤	**%٥١**	**%٣٥**				